



وزارة التنمية الاجتماعية

مكتب الوزارة
OFFICE OF THE MINISTER

كلمة معالي الدكتورة وزيرة التنمية الاجتماعية
رئيسة وفد سلطنة عُمان

لمناقشة التقرير الجامع للتقاريرين الدوريين الخامس والسادس عن
حقوق الطفل

في الدورة (92) للجنة حقوق الطفل
يومي 18 و 19 كانون ثاني/يناير 2023م

السيدة ميكيكو أوتاني رئيسة الجلسة OTANI Mikik المحترمة ،،
السيدات والسادة /أعضاء لجنة حقوق الطفل المحترمون ،،
الحضور الكرام ،،

يُشرفني في بداية جلسة الحوار هذه أن أنقل إلى سعادتك تحيات حكومة
سلطنة عُمان ، واحترامها لجهودكم المتفانية من أجل النهوض بحقوق
الطفل في العالم ، والتي كلفتني بترؤس وفدها الرفيع المستوى لمناقشة
التقرير الجامع للتقاريرين الخامس والسادس لحقوق الطفل ، أمام لجنتم
الموقرة ، ويرافقني في هذا الوفد عدد من أعضاء لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية
حقوق الطفل ، وهم في ذات الوقت يمثلون الوزارات والجهات التالية:

- وزارة التنمية الاجتماعية.
- اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة.
- وزارة الصحة.
- وزارة التربية والتعليم.
- وزارة العدل والشؤون القانونية.
- الادعاء العام.
- مؤسسات المجتمع المدني وتمثلها جمعية الأطفال أولاً





السيدة رئيسة الجلسة المحترمة ،،،

أدرکت سلطنة عُمان العلاقة المتبادلة بين التنمية وحقوق الإنسان، منذ بداية النهضة المباركة في عام 1970م ، وعليه عملت بالتوازي وهي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة على التجسيد لمبادئ حقوق الإنسان في مختلف الاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع التنموية، والتي استفاد منها المواطن والمقيم على حدٍ سواء.

فسلطنة عُمان تحتل حالياً المرتبة (52) على حساب دليل التنمية البشرية وفقاً لبيانات العام 2021م في إطار الدول التي لديها تنمية بشرية مرتفعة، كما أشار إلى ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقريره الحديث للعام 2022م ، وفي ذات الوقت حققت مستويات متقدمة في مؤشرات حقوق الإنسان المختلفة ، وبما التزمت به من معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية ، حيث صدقت وانضمت سلطنة عُمان إلى سبع اتفاقيات من الاتفاقيات التسع الأساسية لحقوق الإنسان ، بداية باتفاقية حقوق الطفل في عام 1996م ، وقدمت تقاريرها الدورية عن الاتفاقيات التي انضمت إليها بانتظام إلى لجان المعاهدات الدولية، وتقاريرها الشاملة والدورية إلى مجلس حقوق الإنسان وآليات الإجراءات الخاصة التابعة به.

ورافق جهود سلطنة عُمان هذه، تعزيز دورها في الحفاظ على السلام، ونشر قيمه، فقد سعت حكومة بلادي إلى توطيد السلام الداخلي، وجعل مبدأ السلام سلوك ونهج، جسده السياسات والقوانين والتشريعات والتدابير المختلفة، وتضمنه في المنهاج الدراسية في التعليم الأساسي والتعليم العالي، إضافة إلى تقديمها المبادرات السلمية لحل الصراعات المختلفة في المنطقة.



وزارة التنمية الاجتماعية

مكتب الوزارة
OFFICE OF THE MINISTER

السيدات والسادة المحترمون،،،

بدأت عملية إعداد هذا التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس لحقوق الطفل ، مباشرةً بعد استلام سلطنة عُمان الملاحظات الختامية والتوصيات على تقريرها الدوري الجامع للتقريرين الثالث والرابع في يناير 2016م، من خلال مناقشتها في اجتماع لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ومن ثم عرضها على مجلس الوزراء، الذي أقر بدوره أهمية تعاون مختلف الجهات الحكومية في المضي قدماً لتنفيذ الاتفاقية والملاحظات والتوصيات الواردة على التقرير، على أن تقوم وزارة التنمية الاجتماعية وبالتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية بمتابعة تنفيذ التزامات سلطنة عُمان تجاه حقوق الطفل في ضوء الملاحظات الختامية للجنة الدولية.

كما عملت سلطنة عمان على مراجعة التوصية (75) من الملاحظات الختامية والتوصيات للجنة حقوق الطفل بشأن تقديم التقرير الجامع للتقارير الدورية من الخامس إلى الثامن، ليكون التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس، حيث تلقت رد اللجنة في سبتمبر 2016 بالموافقة على تعديل التوصية المشار إليها.

كما شهدت السنوات الثلاث الماضية عدداً من المستجدات التشريعية تمثلت في صدور النظام الأساسي للدولة (الدستور) بالمرسوم السلطاني رقم (2021/6) ليحل محل النظام الأساسي السابق الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (96/101) ، ليكمل مسيرة التطور الدستوري في سلطنة عُمان ، والذي تميّز في أحكامه بتعزيز حقوق الإنسان من خلال النص صراحةً عليها في أحكام الدولة، مؤكدةً لهذه الحقوق ، والتي تشكل الجوهر لمبادئ وأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، حيث استند هذا النظام إلى المبادئ التي قامت عليها سلطنة عُمان ترسيخاً لمكانتها



وزارة التنمية الاجتماعية

مكتب الوزارة
OFFICE OF THE MINISTER

الدولية ودورها في إرساء دعائم الأمن والعدالة والاستقرار، وتعزيزاً للحقوق والواجبات، والحريات العامة.

ويُعدّ قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2021/7) ، بما تضمّنه من صلاحيات وتعديلات تشريعية ورقابية ، إضافة أخرى لمواكبة التطوُّر التاريخي للعمل التشريعي في سلطنة عمان.

واستجابة للتطورات والمستجدات الناشئة في المجتمع وما أفرزته من تغييرات في السلوك المجتمعي، فقد صدر قانون الجزاء بالمرسوم السلطاني رقم (2018/7) والذي بموجبه تم إلغاء القانون السابق ، وقد استحدث أحكاماً من شأنها إحاطة الأسرة بمن فيهم الطفل بحماية أشمل إلى جانب تغليظ بعض العقوبات.

كما صدر قانون الإحصاء والمعلومات بالمرسوم السلطاني رقم (2019/55م)، ولأهمية تعزيز دور المركز الوطني للإحصاء والمعلومات فقد صدر مرسوم سلطاني رقم (2022/15م) يقضي بنقل تبعية المركز من وزارة الاقتصاد إلى مجلس الوزراء ، ويُشكّل هذا القرار تطوراً في مسيرة المركز ، ودعماً لمؤشرات حقوق الإنسان التي عمل المركز على توفيرها في تقاريره وبياناته.

وفي سياق تعزيز حقوق الإنسان صدر المرسوم السلطاني رقم (2022/57) بشأن إعادة تنظيم اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، الذي أكّد على تمتع اللجنة بالاستقلال التام في ممارسة مهامها وأنشطتها المتصلة بحقوق الإنسان وباختصاصها في وضع استراتيجيات وطنية لحقوق الإنسان ومتابعتها مع كافة الجهات المختصة، والتعاون مع الآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

واستجابة لدعوة لجنة حقوق الطفل في الملاحظات الختامية والتوصيات (7 و8) بتشجيع سلطنة عمان على سحب تحفظاتها الباقية على الاتفاقية، تقدمت سلطنة عمان في 30 يونيو 2022م بسحب تحفظها العام بشأن تطبيق الاتفاقية وفقاً للموارد المتاحة.

وفي إطار متابعة تنفيذ الملاحظات الختامية والتوصيات، تجدون في التقرير المعروض أمامكم الردود المطلوبة لما تم تنفيذه من ملاحظات وتوصيات على التقارير السابقة.

ومواصلةً لجهودها في إيجاد مرجعية تشريعية لحقوق الطفل، استكملت سلطنة عُمان شريعة حقوق الطفل في عام 2019م بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل، وبدأت بمراجعة بعض القوانين واللوائح ذات الصلة كقانون مساءلة الأحداث الصادر في عام 2008م، وموامة قانون رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2008/63) وقانون الجمعيات الأهلية لعام (2000)، وجاري حالياً في إطار المناقشات باللجنة الوطنية لشؤون الأسرة إعادة مراجعة قانون الطفل ولائحته التنفيذية مع الوزارات والجهات ذات العلاقة، لإستيعاب التطورات المختلفة بشأن حماية الطفل؛ بما يتلاءم مع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية.

وتحقيقاً لمبادئ وأحكام النظام الأساسي للدولة، جاري حالياً إعادة مراجعة العديد من القوانين والتشريعات ذات العلاقة، بهدف تعزيز حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية في التنمية، حيثُ يجري حالياً الإعداد لإصدار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون الجمعيات الأهلية، وقانون العمل، وقانون التعليم المدرسي، وقانون التعليم العالي، وهي قوانين تعزز حقوق الإنسان في مجالات التعليم والعمل.



مكتب الوزارة
OFFICE OF THE MINISTER

السيدات والسادة المحترمون،،،

على الرغم من انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) والتي أوجدت تبعات مختلفة في كل دول العالم لاسيما في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن سلطنة عُمان استطاعت أن تتعامل مع الجائحة وتتجاوز آثارها، حيث تم تشكيل لجنة عليا مكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار الجائحة والتي اتخذت قرارات "وسطية" راعت فيها الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، وعملت على إقرار إجراءات احترازية ضمنت بشكل كبير سلامة المواطنين والمقيمين، وأدت إلى تحسّن مؤشرات الوضع الوبائي من حيث تسجيل انخفاض كبير في حالات الوفيات ومعدلات الإصابات والمرقدين ونسبة الشفاء التي بلغت (98.5%)، تساندها حملة وطنية للتطعيم شملت أغلب فئات المجتمع من مواطنين ومقيمين بنسبة (83%) حتى نوفمبر 2021م.

وتعد سلطنة عُمان حسب المقاييس العالمية من الدول المتقدمة في مجال تحسين جودة حياة سكانها، حيث تبوّأت مركزا متقدما في الحفاظ على حياة الأطفال، فعلى الرغم من تأثير جائحة كورونا في ارتفاع معدل الوفيات العام للعمانيين ليصل إلى (3.2) لكل (1000) من السكان في عام 2020م، إلا أن وفيات الأطفال الأقل من سنة والأطفال الأقل من خمس سنوات قد انخفض إلى (7.6 و 9.3 لكل 1000) مولود حي على التوالي وقد أشادت المنظمات العالمية بالتقدم الذي حققته سلطنة عُمان من أجل بقاء الطفل ونموه بشكل صحي.

السيدات والسادة المحترمون،،،

لقد أدت الأنواء المناخية التي مرت بها سلطنة عُمان في أكتوبر 2021م إلى عدة أضراراً جسيمة في البنية الأساسية والممتلكات، إلا أنها كشفت في الوقت ذاته عن ملحمة وطنية شارك فيها مختلف فئات المجتمع، بمساندة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ساندت الجهود التي

بذاتها الحكومة ممثلة في اللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة للتعامل مع الآثار الناجمة عن الحالة المدارية (شاهين) ، بالإضافة إلى الاستجابة السريعة بتشكيل لجنة وزارية لتقييم الأضرار التي تعرضت لها منازل المواطنين وممتلكاتهم المختلفة في الولايات المتضررة، حيث انعكست هذه الاستجابة السريعة بتوفير الرعاية والتأهيل لكافة الأسر والأطفال وعودة أغلب الخدمات الأساسية إلى طبيعتها بنسبة (100%) في فترة وجيزة، وقد وجه جلاله السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بإنشاء صندوق وطني للحالات الطارئة ، بهدف التعامل مع ما خلفته هذه الحالة المدارية وما قد يحدث مستقبلاً من حالات مماثلة.

وفي هذا السياق، وبسبب التغيرات المناخية والتحديات المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة سنوياً، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، جاء اعتماد جلاله السلطان هيثم بن طارق المعظم، عام 2050 موعداً لتحقيق الحياد الصفري الكربوني في سلطنة عُمان، وإعداد خطة وطنية للوصول إلى ذلك.

كما جاء إنشاء مركز عُمان للاستدامة دليل على الحرص البالغ للحكومة لتحسين الأداء البيئي وتخفيف آثار التغير المناخي، والحفاظ على كوكب الأرض وانقاذه من التلوث، وتوجيه الوحدات الحكومية، والجهات ذات الاختصاص بالعمل معاً لتحقيق هذا الهدف والتخفيف من الآثار الناتجة عنه

السيدات والسادة المحترمون،،،

جاءت حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية التي أقرها جلاله السلطان هيثم بن طارق المعظم "حفظه الله ورعاه" في شهر إبريل 2021م ، بتكلفة تزيد على (100) مليون ريال عُماني استمرراً للحزم والمبادرات التحفيزية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لوضع اللبنة المتينة لمنظومة الحماية

الاجتماعية التي تعمل الحكومة على بنائها ، لتكون مظلة فاعلة ومستدامة لخدمات الأمان الاجتماعي وبرامجه وشبكاته القائمة والمستقبلية كافة.

وفي عام 2021م صدر المرسوم السلطاني رقم (2021/33) بشأن أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية، والذي بموجبه تم إنشاء "صندوق الحماية الاجتماعية" والذي يتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويتبع مجلس الوزراء المقرر.

وفي هذا السياق تم تخصيص مبلغ وقدره (384) مليون ريال عُماني في الموازنة العامة للدولة لعام 2023م، بهدف تحقيق حماية اجتماعية شاملة للفئات الأكثر احتياجاً من شرائح المجتمع، ويجري حالياً الإعداد لمشروع إطلاق منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية.

وتأتي التوجيهات السامية بتخصيص مبلغ (20 مليون) ريال عماني لكل محافظة من المحافظات خلال الخطة الخمسية العاشرة (2021 - 2025) لتحقيق متطلبات رؤية عمان 2040 دعماً لأولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة، إضافة إلى ما استجد في مطلع هذا العام 2023م من دعم مقدم من جلالاته للفرق الخيرية التابعة للجان التنمية الاجتماعية في جميع الولايات، وكذلك للجمعيات التطوعية كجمعية الأطفال أولاً والجمعية العمانية للتوحد وجمعية الأطفال ذوي الإعاقة وجمعية بهجة العمانية للأيتام وغيرها من الجمعيات التخصصية في مجال الطفولة .

السيدة رئيسة الجلسة المحترمة،،،
السيدات والسادة المحترمون،،،

وفي الختام أودُّ الإشارة إلى أنّ حكومة سلطنة عمان وهي تضع السياسات والاستراتيجيات والخطط العامة للبلاد ، لم تغفل عن حماية حقوق الإنسان والطفل ، فقد تجسدت حماية حقوق الطفل في رؤية عُمان 2040 ، وفي



وزارة التنمية الاجتماعية

مكتب الوزارة
OFFICE OF THE MINISTER

الخطط الخمسية للحكومة ، وفي سياسات واستراتيجيات وخطط العديد من الوزارات والجهات الحكومية ، وعلى رأسها وزارات (الصحة والتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية ، وغيرها)، وتعد مكاتب متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 التي استحدثت ضمن هياكل المؤسسات الحكومية أداة رصد وتقييم ومتابعة للخطط التنموية الخمسية ومستهدفات الرؤية والذي استهدف أحد محاورها تعزيز الرفاه الاجتماعي.

وتحقيقاً لتوجهات النظام الأساسي للدولة، ولرؤية عُمان 2040 ستشهد المرحلة القادمة زيادة في البرامج الموجهة لحماية الأسرة والطفل؛ يواكبها تطوير في التشريعات والقوانين المعززة لها.

ختاماً يُسعدني أن أنقل لكم شكر وتقدير حكومة سلطنة عُمان لجهودكم ومتابعتم لتطور برامج الطفل في بلادنا، متمنيةً لهذا الحوار البناء كُلّ النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

